مؤسسة رؤية
للدراسات الاستراتيجية

مؤسسة رؤية للدراسات الاستراتيجية

Vision Foundation for Strategic Studies (VFSS)

سلسلة أبحاث وسياسات مؤسسة رؤية

Vision Foundation Research and Policy Series (VFRPS)

رقم الإصدار: VFSS-PP-2026-003
نوع المنشور: ورقة سياسات
النسخة: الترجمة العربية
الناشر: مؤسسة رؤية للدراسات الاستراتيجية
تاريخ النشر: آب/أغسطس2026

معركة الشرعية في بغداد

تحليل التحولات الداخلية في العراق بين فرض السلطة وتقييم الفاعلية

شارع سعيد كابان مقابل حديقة آزادي ، مؤسسة الرؤية، مبنى رقم 28، السليمانية، العراق
+964 772 330 0005 Info@vfssiq.org www.visionfoundationiq.org

معلومات النشر

العنوان:
معركة الشرعية في بغداد: تحليل التحولات الداخلية في العراق بين فرض السلطة وتقييم الفاعلية

المؤسسة:
مؤسسة رؤية للدراسات الاستراتيجية – قسم الدراسات

السلسلة:
سلسلة أبحاث وسياسات مؤسسة رؤية(VFRPS)

رقم الإصدار:
VFSS-PP-2026-003

نوع المنشور:
ورقة سياسات

النسخة:
الترجمة العربية عن النسخة الأصلية باللغة الكردية (السورانية)

الطبعة الأولى:
آب/أغسطس2026

ISSN: قيد التخصيص
DOI: قيد التخصيص

الموقع الإلكتروني:
www.visionfoundationiq.org

البريد الإلكتروني:
info@visionfoundationiq.org

حقوق النشر

Copyright © 2026
Vision Foundation for Strategic Studies (VFSS)

جميع الحقوق محفوظة. لا يجوز إعادة إنتاج أي جزء من هذا المنشور، أو نسخه، أو توزيعه، أو نشره بأي وسيلة، كليًا أو جزئيًا، دون الحصول على إذن خطي مسبق من مؤسسة رؤية للدراسات الاستراتيجية.

طريقة الاقتباس

رؤية (2026). *معركة الشرعية في بغداد: تحليل التحولات الداخلية في العراق بين فرض السلطة وتقييم الفاعلية*. سلسلة أبحاث وسياسات مؤسسة رؤية، (VFRPS، VFSS-PP-2026-003)، **النسخة العربية**. مؤسسة رؤية للدراسات الاستراتيجية(VFSS) ، السليمانية، إقليم كردستان – العراق.

DOI: قيد التخصيص

معركة الشرعية في بغداد

شارع سعيد كابان مقابل حديقة آزادي ، مؤسسة الرؤية، مبنى رقم 28، السليمانية، العراق

+964 772 330 0005 Info@vfssiq.org www.visionfoundationiq.org

تحليل التغييرات الداخلية في العراق بين فرض السلطة وتقييم تأثيره

الخلاصة:

يشهد العراق في (2026) خطوات لـمكافحة الفساد ومحاربته، والتغييرات التي حدثت في بغداد مؤخرا تشير إلى أن الدولة العراقية تتجه نحو مرحلة جديدة من السلطة الـمركزية، مرحلة تعززها حملات مكافحة الفساد والإجراءات الأمنية والقضائية الحساسة. ولا تقف أهمية هذه التغييرات في بعدها التنفيذي والقضائي فحسب، بل تكمن في معناها ومدلولاتها العميقة التي تؤدي إلى إعادة تشكيل العلاقة بين الدولة ومراكز القوى السياسية والاقتصادية والأمنية الـمتشكلة بعد (2003).

تؤكد الدراسة أن الـمعوقات الرئيسة في العراق لـم تعد باقية في احتكار عناصر القوة فحسب، بل تغيرت نحو احتكار الشرعية نفسها. لـم تكن الصراعات من الآن فصاعدا على تقاسم السلطة أو الحصة الـمالية وحدها، بل تجاوزته إلى صراع على من يقرر على قوانين الورقة السياسية وينظم الـمفاصل الأمنية والاقتصادية.

تبدأ الدراسة من فرضية مفادها أن الأحداث التي جرت في بغداد في الشهر الـمنصرم والتي حدثت بأمر من رئيس الوزراء العراقي الاتحادي (علي الزيدي)، تبدو أنها ليست حملات لـمكافحة الفساد فحسب، بل إنها محاولة عميقة لإعادة ترسيم حدود السلطة وتنظيم علاقة الدولة مع شبكات التأثير الـمتعددة. وتكمن أهمية هذه الفرضية في كون العراق يتحرك في بيئة سياسية معقدة، فالوضع الحالي يتسم بتعدد مراكز القرار وتفتيت القوى وتداخل السلطة الرسمية وغير الرسمية.

أما نتائج هذه الدراسة فتوصلنا إلى الحقيقة التي تفيد بأن العراق لا يتجه نحو نموذج مركزي كامل للسلطة (كالسعودية مثلا)، بل يتجه نحو نوع من سلطة القرار الـمركزية، بتعبير آخر تتوسع سلطة الحكومة في مجال محدد وفي الوقت نفسه تستمر الـمحادثات والشراكات مع الـمراكز الـمؤثرة الأخرى.

وفيما يخص مستقبل هذه التغييرات، فإننا نأخذ في الحسبان ثلاثة مسارات مختلفة، أولها: عبارة عن التوجه ببطء نحو سلطة مركزية عبر الـمؤسسات الـمعنية، وثانيها: تشديد الإجراءات الـمتعلقة بالإصلاح والعودة إلى التوازن السياسي وهذا ما نعتقد أنه الأكثر قربا للحدوث، وثالثها: عبارة عن رد فعل عنيف من النخبة السياسية التي أصبحت مصالحهم في خطر داهم. ونحن نرى أن الخيار الثاني هو الخيار الـمنتظر أكثر من غيره، إذا لـم يستطع رئيس الوزراء علي الزيدي أن يقنع القوى التي معه الآن بضرورة إصلاحات مؤسساتية مستدامة.

والنتيجة هي أن الدراسة ترى في الخيار الثاني مسارا عمليا قصير الـمدى، مع بقاء الفرصة للتغيير الأساس، إذا استطاعت الحكومة أن تغير وتوجه القوة السياسية الحالية نحو إصلاح دائمي. وعلى الضفة الأخرى من القضية وخارجا عن هذا التحليل الأكاديمي فإن ما يجري في شوارع بغداد وفي الزوايا الـمظلمة لإصدار القرار وعلى طاولة أصحاب القرار، ليس صراعا قانونيا فحسب، بل هو معركة حامية الوطيس، معركة البقاء والوجود بالنسبة للنخبة السياسية، التي ترى نفسها بشكل من الأشكال صاحبة هذا النظام منذ عقود.

الـمقدمة:

لا تكمن أهمية الأحداث الأخيرة في بغداد في عدد المعتقلين على خلفية الفساد أو نوعية الملفات القانونية التي أثيرت في الآونة الأخيرة فحسب، بل تكمن في السؤال العميق الذي لا يوجد له جواب، سؤال جوهري صار أساس المناقشات والحوارات: ترى، من يقود العراق ويديره عمليا؟

هذا السؤال، وإن كان يبدو في ظاهره بسيطا ومختصرا، لكنه يسلط الضوء على مضمون الأزمة الأساس التي سادت العملية السياسية ونظام الحكم في العراق منذ عقدين من الزمن. ربما يكون هذا السؤال لقارئ عادي مجرد سؤال، لكن فيما يخص المواطن العراقي الذي يعيش حياته اليومية بين سلطة رسمية للمؤسسات وسلطة غير رسمية لشبكات تعمل في الظل، فإنه يشكل سؤالا صعبا لأن جوابه يشبه ضبابا كثيفا غير متناه.

إن هذه الدراسة لا تكتفي بتحليل وضع سياسي مؤقت فقط، بل تحاول رسم خريطة للقوى الخفية التي تقرر وتحدد خلف الستار المصير المالي والأمني والسياسي في العراق الاتحادي (Dodge, 2022). إن التغييرات الأخيرة، عبر الإجراءات التي استهدفت الشخصيات ذات المناصب السياسية والمؤسساتية، فتحت الباب أمام مناقشة قديمة-حديثة على طبيعة السلطة في العراق وحدود نظام الحكم والمكانة الحقيقية لها داخل شبكة معقدة ومتداخلة لمراكز القرار (International Institute for Strategic Studies, 2025).

وليس غريبا إذ قارنت بعض القراءات للمشهد الحالي، هذه التغييرات بالتي حصلت في المملكة العربية السعودية قبل سنوات، ولا سيما فيما يخص العلاقة بين مركز القرار السيادي وتعزيز قدرة الدولة للسيطرة على الطبقات ذات السلطة العليا والشبكات المؤثرة. ومع أن هذه المقارنة مثيرة للاهتمام من حيث التحليل، لكن التعامل معها بصورة شكلية دون تعمق ربما يؤدي بنا إلى نتائج خاطئة، لأن التشابه الشكلي في الأدوات ليس شرطا أن ينتج عنه تشابه في بيئة الحكم والقدرة على التطبيق أو احتمالية النجاح في العملية.

"هل تريد بغداد أن تعيد الأنموذج السعودي؟"، هذا السؤال، بناء على الأساس الذي ذكرناه، ليس السؤال الحقيقي، بل السؤال الجوهري هو: هل يمتلك العراق في الأساس التشكيل السياسي والاقتصادي والمؤسساتي الذي بإمكانه تحويل مشروع كهذا إلى واقع مستمر مستدام؟(Mansour, 2021) .

إن ما يجري في بغداد، لا ينبغي النظر إليه كحملة عادية لمكافحة الفساد أو حدث أمني محدود. إن هذا التقييم، وإن كان يحتوي على قدر من الحقيقة، لكنه قاصر في فهم الأبعاد الاستراتيجية الأكثر عمقا. إن التغييرات الآنية، في احتمال أكثر، عبارة عن اختبار سياسي عميق لإعادة تعريف العلاقة بين النظام ومراكز القوى المتعددة التي نشأت بعد (2003) وأرست جذورها (Reuters, 2026).

بعبارة أدق، إن ما يحدث اليوم أقل علاقة بالفساد كهدف نهائي، بل يتعلق أكثر باستخدام قضايا الفساد أداة لترسيم حدود السلطة.

تبدأ الدراسة من الفرضية الرئيسة التي يكون مفادها أن ما يجري في بغداد لم يكن اختبارا لقدرة الحكومة في استخدام أدوات القوة، بل هو اختبار أكثر تعقيدا لنزع الشرعية عن السلطة الظل، من دون أن يؤدي إلى انفجار وانفكاك للتوازنات التي بني عليها النظام السياسي.

من هنا، يتبلور الخلاف الأساسي الذي يواجهه العراق في هذه المرحلة، لأن العراق بحاجة إلى سلطة مركزية أقوى كي يستطيع إعادة فعالية المؤسسات وعملها ويضمن الوحدة في مركز القرار، وفي الوقت نفسه يعتمد العراق أكثر من عقدين من الزمن على نظام مبني على أساس التوازن والحوار وتقاسم التأثير، وهذا هو الخلاف الأساس وحله ليس بسهل.

إن مكانة السلطة المركزية كلما كانت أقوى، تزداد قدرة الأجهزة والمؤسسات في بسط السيادة وإعادة

سلطة الحكم، وهذا التعزيز نفسه بإمكانه أن يربك التوازنات السياسية ويخل بها، هذه التوازنات مع ضعفها حافظت على نوع من الاستقرار النسبي للنظام. وهذا التناقض هو الإطار الحاكم الذي يحدد حدود الحركة والعمل لأي مشروع لإعادة بناء الدولة العراقية.

يمكن تحليل الوضع عبر خمسة أسباب رئيسة:

أولا: إن العراق يواجه الضغوط المالية، ما يجعل رفع فعالية المصروفات العامة للدولة وتقليل هدر المصادر والموارد حاجة ضرورية ملحة. ففي ظل الاعتماد الكامل على موارد النفط تصبح السيطرة على الفساد قضية مربوطة مباشرة بقدرة المؤسسات على الحفاظ على الاستقرار المالي.

ثانيا: يمر النظام السياسي العراقي مع ظهور صراع جديد على قدرة التأثير والموارد ومراكز القرار - بمرحلة جديدة من إعادة تنظيم النخبة الحاكمة، كثيرا ما تمهد هذه اللحظات المفصلية فرصة لإعادة تشكيل التوازنات.

ثالثا: تعرض النظام السائد للمحاصصة واقتسام السلطات، لانهيار الشرعية السياسية والاجتماعية بسبب تفاقم الفشل في الخدمات العامة وضعف فعالية المؤسسات وتوسيع هوة الثقة بين الحكومة والمجتمع.

رابعا: الحراك الآني الذي تقوم به السلطة التنفيذية انعكاس لرغبتها لتعزيز استقلاليتها في إصدار القرارات داخل المنظومة، كي تستطيع تحسين مكانتها النسبية أمام مراكز التأثير المتعددة.

خامسا: لا يمكن التفريق بين توقيت هذه الحملات والوضع الإقليمي، إذ إن المنطقة في تحول سريع في أشكال الصراع مع التحالفات، وهذا يؤدي إلى ضغط وفرص جديدة أمام الدولة العراقية، كخطوة نحو عرض خطوات الإصلاح ودعم البيئة السياسية في المنطقة بصورة غير مباشرة.

لقد وصلت الضغوط المالية في الوقت الحالي إلى مستوى جعل الحكومة مضطرة إلى مكافحة الفساد ومناهضته. تماشيا مع ذلك إن الصراعات بين النخبة للحصول على مكانة جديدة والخوف من انهيار مبادئ النظام المحصصاتي، تؤدي إلى أن يكون هذا الوضع منفذا للسلطة التنفيذية كي تبسط هيمنتها وهيبتها. فالتوقيت ليس صدفة، بل هو نقطة تلاقي الأزمات ما جعل المؤسسات مضطرة إلى الدخول على الخط والتحول من الدفاع إلى مهاجم فعال.

جدير بالذكر أن السؤال الأهم ليس فقط السؤال عن: لماذا بدأت هذه التحركات الآن؟ بل السؤال الأهم هو: هل هذه التحركات خطوة وقتية وتبقى بهذا الحجم مفتوحة كي تنتج تغييرا مستمرا؟

الإطار الدستوري والقانوني لإعادة سلطة الدولة:

لا يمكن أن يكون هدف أي خطوة مشابهة لهذه الخطوات، جعل السلطة مركزية في العراق، لأننا لو أمعنا النظر في الإطار الدستوري والقانوني لهذه الخطوات والذي ينظم العلاقة بين الحكومة والمؤسسات ومراكز القوى المتعددة، نرى أنه يشكل تناقضا.

وضع الدستور العراقي (لسنة 2005) من الناحية النظرية أساسا واضحا لهيمنة المؤسسات وعلوها (ينظر: دستور جمهورية العراق 2005)، تعرف المادة (13) الدستور بأنه القانون الأسمى والأساس في كل أنحاء البلد. وفي النتيجة لا يمكن لأي مركز قوة سياسيا كان أم أمنيا أم اقتصاديا، أن يكون من الناحية النظرية فوق السلطة الدستورية للدولة. وتكمن أهمية هذه المادة في أنها تضمن أحقية خاصة للدولة كي تحدد قوانين السلطة وحدودها، مع الأخذ في الحسبان أن تأزم الوضع العراقي لم يكن أبدا في عدم وجود هذا المبدأ، بل إن الوضع المتردي سببه محدودية قدرة تنفيذ القوانين وفرضها بصورة عادلة على كل

القوى جميعها.

كذلك تفرض المادة (27) الأساس لحماية الأموال العامة، ويعد هذا دعما دستوريا مباشرا لمحاولات مكافحة الفساد. ولا تقتصر أهمية هذه المادة على البعد القانوني فحسب، بل تتعداه إلى البعد السياسي، لأنها تجعل حماية الأموال العامة جزءا من "الشرعية الدستورية" للدولة نفسها.

من جانب آخر، تفرض المادة (47) الأساس للفصل بين السلطات (التشريعية والتنفيذية والقضائية). وهذا في السياق الحالي ذو أهمية خاصة، لأن أي حملة لإعادة سلطة الدولة لا تأخذ شرعيتها من السلطة التنفيذية فقط بل تأخذها عبر توازيها مع الاتجاه القضائي والمؤسساتي أيضا. ويتجلى هذا البعد المؤسساتي في المادة (102) أكثر، إذ تعرف هيئة النزاهة هيئة مستقلة ترتبط بمجلس النواب، وبذلك تحولت مكافحة الفساد من كونها أداة سياسية مؤقتة إلى وظيفة دستورية دائمة.

إن قانون هيئة النزاهة والكسب غير المشروع (رقم 30، سنة 2011 المعدل) هو الإطار التنفيذي لهذه المهمة.(Law of the Integrity Commission, 2011) وظيفة هذا القانون ليست التحقيق وإرسال القضايا والملفات إلى المحاكم فقط، بل تضم الأدوات اللازمة للكشف المالي، وملاحقة الكسب غير القانوني ومراقبة تضارب المصالح أيضا.

ويظهر هنا الفرق بين الشرعية الدستورية والقدرة التنفيذية، ففي العراق ليست المشكلة الرئيسة عدم وجود نصوص قانونية، بل المشكلة هي الفجوة العميقة بين النص والتطبيق، فجوة جعلت الدولة مع وجود قانون متقدم نسبيا غير قادرة في بسط سلطتها من دون تفريق، على الجميع دون استثناء.

بنية السلطة في العراق: خارطة القوى المختلطة المتشابكة:

إن النظام السياسي العراقي بعد (2003)، كما أشار إليه (Hasan, 2023)، يعاني من تجزئة القرار وتشتته. تشير(International Crisis Group, 2024) إلى أن هذا الوضع أدى إلى تشكيل مراكز قرار غير رسمية اختلطت مع نظام الحكم. ولفهم التغييرات الحالية لا يمكن أن نرى المؤسسات الرسمية فقط، بل ينبغي تقسيم بنية السلطة في العراق على الطبقات المكونة لها:

أولا: السلطة الرسمية، وتضم رئاسة الوزراء والسلطة القضائية والمؤسسات الأمنية والوزارات السيادية. فهذا هو الإطار الدستوري ومصدر الشرعية القانونية، لكن الشرعية ليس شرطا أن تحقق قدرة فرض القرار وتطبيقه على أرض الواقع.

ثانيا: النظام التوافقي: إذ أصبحت الأحزاب العمود الفقري لأدوات الحكم وتوزيع المصادر والموارد والحماية السياسية. فالأحزاب لم يكونوا جزءا من العملية السياسية فحسب، بل هم الذين يشكلون إطار السلطة.

ثالثا: مراكز التأثير غير الرسمية، وتضم تشكيلات القوات المسلحة والمؤسسات الاقتصادية والمؤسسات التي تعمل في الظل. هذه المراكز ليست بخارجة عن السلطة التنفيذية، بل اختلطت في الداخل مع الحكومة ومسحت الحدود الرسمية وغير الرسمية بينها وبين الحكومة.

رابعا: البيئة الإقليمية والدولية: لا يقع العراق في فراغ جيوسياسي، بل لايزال ساحة صراع للقوى المؤثرة كإيران والولايات المتحدة الأمريكية وتركيا وغيرها من العناصر الإقليمية الأخرى. وتعمل كل جهة بمنطق مختلف عن الأخرى، فحينما نشاهد ساحة الصراع نرى أن كل عنصر من هذه العناصر المؤثرة تلعب حسب خارطة مصالحها الخاصة: فإيران مثلا عينها على الأمن المستتب في العراق كي تحافظ على مكانتها، الولايات المتحدة الأمريكية بخلافها إذ تنوي تقليص هامش تحركات القوى غير الرسمية عبر

تشكيل مؤسساتي. وتشتغل تركيا بترسيم خارطة أمن الطاقة وأمن حدودها، في حين تقدم دول الخليج نفسها كـ(مستثمر) وتحاول تثبيت موطئ قدم لها في بغداد عبر المنفذ الاقتصادي.

بناء على ما سبق ولأجل هذه الأسباب السابق ذكرها فإن أي محاولة لإعادة تنظيم توازن القوة في بغداد، من دون قراءة متوازية مع الواقع الداخلي والضغط الخارجي، تدور في دائرة فارغة، لا فائدة فيها.

وحينما نمعن النظر في هذه الخريطة المعقدة، يبدو العراق كمجموعة "جزر منعزلة"، ثبت كل مركز قوة نفسه في جزيرة مستقلة ويتعامل عبر قارب مشبوه مع المراكز الأخرى. هذا الوضع أضعف الحكم الرسمي إلى درجة يبدو أنه "صاحب الدار" شكليا فقط، صاحب دار لا سيطرة له من الناحية العملية على مفاتيح باب داره.

دور القيادة التنفيذية في إعادة تشكيل التوازنات:

إن المبادئ المؤسساتية مهمة للغاية، لكن لو قرأنا التغييرات وقمنا بتحليلها مع عدم الأخذ بالحسبان دور القيادة التنفيذية، فيبدو كأننا نقرأ مجلدا ضخما ونمسح نصف أسطرها. إن رئيس الوزراء في العراق لا يقرر في فراغ كأنه هو وحده، بل ينبغي له أن يتعامل ضمن شبكة معقدة من الضغوط وصراع القوى مع كل التحديات التي وضعت أمامه على طاولة الحوار.

جدير بالذكر أن مشروع مركزية السلطة عند رئيس الوزراء، كمشروع، اختبار سياسي صعب أكثر من كونه مشروعا إداريا. ونجاح هذا المشروع يبدأ من ثلاثة أعمدة رئيسة:

أولا: حجم "رأس المال السياسي" المتوفر عنده ويستطيع أن يصرفه وقت الضيق والحاجة.

ثانيا: ثبات تحالفه وشدته ومدى قوته في الوقوف بوجه الضريبة التي قد يدفعها جراء مواجهته مع مراكز التأثير.

ثالثا: مستوى الاستقلالية التي يستطيع ضمانه في قراراته من دون أن يقع تحت التهديد أو الضغط المباشر من النخبة الحاكمة.

في العراق، لا تستطيع السلطة التنفيذية تقديم القرارات على هواها وفي فراغ، بل إنها مضطرة أن تشق طريقها في عنق الصراعات والمفاوضات. وهذا معناه أن نجاح أي مشروع لإعادة مركزية السلطة لا يرتبط فقط بقوة المؤسسات وتعزيزها، بل إنه مرتبط أكثر بذلك "الذكاء السياسي" الذي تتمتع به القيادة، أي كيف يستطيع اقتناص اللحظات الحساسة ويجعل من تلك الفرص المؤقتة حجر الأساس لمكسب مؤسساتي مستمر.

والنتيجة هي: ما يحسم مستقبل النظام هو القدرة البشرية والذكاء السياسي للقيادة، لأن شخصية القادة في وضع متأزم كالعراق حيث لم يستقر القانون والمؤسسات بعد، تظهر كسبب لا مثيل له وعنصر حاسم وتستطيع تجاوز الأزمات أو إخفاء نفسها بينها.

النتائج المترتبة على العلاقة بين بغداد وأربيل:

مما لا شك فيه أننا لا نستطيع تناول موضوع إعادة مركزية السلطة في بغداد ونغض الطرف عن مستقبل العلاقات بين الحكومة الاتحادية وإقليم كوردستان، لأن قضية الفيدرالية كما ثبت في المادة (116) من

الدستور، لم تكن جملة قانونية فحسب، بل هي الخط الأحمر الذي يحافظ على التوازن بين المركز وأربيل. وكل خطوة باتجاه قرار المركز، إن لم يحسب لها حسابا دقيقا، تؤدي مباشرة إلى اختلال في التوازن الحساس الذي توقف عليه مستقبل العلاقة بين بغداد وأربيل.

تمثل هذه الحساسية بثلاث قضايا أساسية، من جهة: الميزانية العامة وكيفية توزيع الإيرادات الاتحادية، ومن جهة أخرى قضية النفط والغاز المعقدة والإجراءات التي تحتاجها عملية التصدير وإدارة الواردات، فضلا عن توزيع السلطات الإدارية والمالية التي بقيت نقطة غامضة بين المركز وأربيل. ولو اتجهت حملة تعزيز المركز بالاتجاه الذي يصبح مشروعا لاحتكار السلطة، فينظر إليها في إقليم كوردستان على أنه محاولة لكسر حدود الفيدرالية وتجاوزها. وفي الأساس ليس شرطا أن تكون هذه مواجهة مباشرة، بل يمكن أن تكون شرارة تشعل فتيل القضايا المعلقة بين بغداد وأربيل مرة أخرى.

وفي المحصلة، لم تتوقف مسألة الفيدرالية في العراق فقط على مدى قدرة بغداد على إعادة تنظيم سلطاتها، بل ترتبط بسؤال مفاده هل يقدر هذا التعزيز أن يحافظ على إطار دستوري لا يضيع داخله التوازن الاتحادي؟ ربما هذه النقطة هي النقطة المحورية الأهم، لأن الحكم القوي المتين في العراق لا يكمن معياره وتقييمه في مدى فرض إرادة المركز، بل يكمن في مدى قدرته في إدارة التعدد الدستوري، من دون أن يكسر ويفكك الأسس السياسية المشتركة التي تعد أساس هذا البلد وبنيته.

من تقاسم السلطة، إلى الصراع على الشرعية:

لو أمعنا النظر في المسار السياسي العراقي الغامض والضبابي، نرى أن المحطة الأولى في هذا المسار متوقفة على توزيع المناصب والسلطة، ومع أن المحطة الثانية كما أشار إليها (Abdul-Jabbar, 2003) في دراسته أدى بالعراق نحو الارتزاق لكننا اليوم أمام المحطة الثالثة، مرحلة سماها (Hasan, 2023) "معركة الشرعية"، ماذا يعني ذلك؟ هذا يعني أن اللعبة انتقلت من "إدارة التوزيعات" إلى "معركة إعادة تعريف المصدر الأعلى". ولم يعد السؤال من يحصل على ماذا، بل هو: من له القدرة والقوة على إعادة صياغة قانون اللعبة.

إن قراءة تطور النظام السياسي العراقي بعد (2003)، يتطلب فهم ثلاث محطات رئيسة تظهر لنا كيف انتقلت مراكز ثقل الصراعات. بداية، في المرحلة الأولى، كان الهم الرئيس للنخبة السياسية هو تقاسم السلطة، بتعبير آخر تتجه المحاولات كلها صوب هندسة توازن تمنع عودة الظلم، بدلا من بناء سلطة مركزية قوية. لم تستمر هذه المرحلة كثيرا وبدأت المرحلة الثانية إذ تحولت مراكز ثقل الصراعات نحو "معركة المنابع والارتزاق"، ومنها أصبحت إيرادات النفط والعقود والمناصب أدوات للبقاء وإنتاج النفوذ السياسي. واليوم، يبدو ظاهريا أن العراق دخل المحطة الثالثة وهي صراع الشرعية. والسؤال الرئيس لم يعد حصة في المنصب والثروة، بل هو: من له الحق في إعادة تعريف قوانين اللعبة السياسية؟

هذه الانعطافة، مهمة للغاية، لأن الخلافات حينما تنتقل من التوزيع إلى مستوى التأسيس، تبدأ اللحظة المفصلية بالظهور: لا تحاول الأطراف إعادة قوتها الضائعة فحسب، بل إن كان هذا التحليل دقيقا تحاول تعريف مكانتها كـ(المصدر الأخير للشرعية) مرة أخرى على الخريطة السياسية في العراق.

الاقتصاد السياسي وتشتت السيادة:

عندما ننظر إلى تقارير (World Bank, 2025) و(International Monetary Fund, 2025)، يتضح أن الضغط المالي لم يعد مجرد مشكلة حسابية، بل تحول إلى دافع رئيس يجبر الحكومة على

مواجهة الفساد؛ لأنه من دون الإصلاح في النظامين المالي والجمركي، سيبقى استرداد السيادة مجرد حلم بعيد المنال. على الرغم من أن في التحليلات الشائعة جانبا خفيا يغفل عنه، ألا وهو الاقتصاد السياسي لـ"السيادة المشتتة".

في الواقع العراقي، لا تعتمد مراكز القوة على الأدوات المسلحة وتعيش عليها فحسب، بل إن بقاءها مرتبط بالسيطرة على الشرايين المالية. فالنفط، والعقود، والمنافذ الحدودية، وشبكات التوظيف، هي الشرايين التي يستند إليها جسد هذا الاقتصاد السياسي، وهي التي جعلت المؤسسات لا تستطيع أن تتنفس بسهولة.

إذا، الصراع على تخريب هذه المراكز لا يعني مجرد تداول للسلطة، بل هو صراع لإعادة تقسيم جديد للمال العام فعليا؛ ومن هنا ينبع الصراع الحقيقي. هذا ليس مجرد رأي نظري، بل هو واقعٌ يتجلى في الموظفين الوهميين (الفضائيين)، وهدر الإيرادات الحدودية، والخلافات غير النهائية بين بغداد وأربيل على النفط، وهذه بمجملها دليل على أن التنافس على الموارد جزءٌ لا يتجزأ من تجديد المكانة السياسية.

في العراق، لم يعد الفساد خللا في الرقابة، بل أصبح جزءا أساسا من طريقة عمل هذا الاقتصاد السياسي. لم يعد سؤال: (من يملك السلاح والقوة؟) مطروحا، بل هو: (من يسيطر على الموارد التي تنتج القوة؟) وبدون تدمير بنية هذه الإيرادات والعقود، ستبقى كل خطوة لمكافحة الفساد، مجرد إجراء مؤقت وسطحي. وسيكون هذا الأمر مفتاحا لكشف الواقع العراقي؛ ففي نظام كهذا، لا تنشأ شبكات النفوذ بالسياسة فقط، بل تنشأ عن طريق احتكار الموارد وتحويلها إلى شبكة متماسكة من الالتزام والوفاء.

أنواع الفساد في العراق:

بالنسبة لرقيب خارجي، قد يبدو الفساد في العراق مجرد نهب منظم بسيط وطبيعي، في حين أننا عندما نمعن النظر في العقود وتعامل المنافذ الحدودية، نلاحظ أنه نظام متداخل من "الوفاء والالتزام". الفساد ليس مجرد أداة للثراء، بل هو إجراء استراتيجي لجمع شبكة واسعة من الناس حول قطب محدد من القوة. وإذا دققنا في الماضي القريب للعراق، سندرك أن الفساد في هذا البلد لم يكن مجرد جريمة اقتصادية، بل كان سلما للنمو السياسي والوصول إلى قمة السلطة. إن الذين ابتكروا هذا النظام في الماضي استطاعوا تحويل الحكومة إلى "مالية خاصة" عمليا؛ إلى نظام - كقطرة دم مستمرة - يستخدم فقط لخدمة شبكاتهم الاجتماعية والسياسية.

ولكي نحظى بفهم أعمق، لا بد من تقسيم الفساد في العراق على ثلاثة مستويات رئيسة:

أولا: الفساد الإداري:

إذا نظرنا إلى المستوى الأول، يتجلى الفساد الإداري بشكل ملحوظ في الرشاوى، والتلاعب بعقود البيع والشراء، وفرض الرسومات غير القانونية، والتعيينات غير اللازمة. وعلى الرغم من أن هذا النوع هو الأكثر وضوحا للمواطنين ويرى كوجه للفساد، لكنه من وجهة النظر الاستراتيجية ليس هو النوع الذي يدمر مفاصل الحكم من جذورها.

ثانيا: الفساد السياسي:

في المستوى الثاني، نصل إلى الفساد السياسي؛ هنا في هذه النقطة، لا تستخدم السلطة الحزبية للإدارة فحسب، بل تصبح مفتاحا للسيطرة على المناصب العليا وتوجيه العقود بالشكل الذي تريده الشبكات

السياسية. وتكمن خطورة هذا النوع من الفساد في أن المؤسسات تصبح أداة لإنشاء شبكات من الالتزام والولاء الحزبي، لم يعد هذا الأمر مجرد جريمة ثانوية، بل فساد يلتف حول العمود الفقري للحكم بشكل يجهض عمليا قدرة الحكومة لاتخاذ قرارات مستقلة.

ثالثا: الفساد الاستراتيجي (أو احتكار الدولة):

في المستوى الثالث، نصل إلى "الفساد الاستراتيجي" الذي يعد أخطر أنواع الفساد. فالفساد لم يعد انحرافا عن القانون، بل تحول إلى عملية هندسية لإعادة صياغة النظام نفسه باتجاه مصالح الشبكات المسيطرة. وفي هذه المرحلة، لا يعد الفساد ثغرة في النظام، بل أصبح "الدم" الجاري في جسد الدولة وجزءا لا يتجزأ من طريقة عملها. وهذه هي النقطة الحاسمة لفهم العراق: لو كان الفساد إداريا فحسب، لأمكن علاجه بالإجراءات الرقابية، ولكن عندما يصبح الفساد "فسادا استراتيجيا"، فلا تعد مواجهته مجرد تطهير إداري، بل مشروع كبير ومعقد لإعادة بناء السلطة نفسها من الأساس.

لماذا يجب المقارنة مع وضع السعودية في ذلك الوقت؟

عند الحديث عن مقارنة التجربة السعودية بالعراق، يجب أن نتذكر أن نجاح المشروع السعودي كان نتيجة لاتحاد أربعة أركان تاريخية في لحظة واحدة:

شرعية سياسية متحدة، وقدرة إجبارية لا مثيل لها في استخدام القوة، وسيطرة مالية تامة، وقدرة فريدة على توجيه السردية القومية. وقد حولت هذه العوامل معا الصدمة السياسية لإعادة صياغة قوانين السلطة.

أما العراق، فهو في وضع مختلف من هذه الناحية؛ لذا فإن المقارنة بين بغداد والرياض مثيرة للاهتمام من حيث الاتجاه الاستراتيجي فقط، لا من حيث القدرة على التنفيذ أو سرعة التغيير. تتحرك السعودية على بنية تحتية لحكم مركزي، بينما يحاول العراق إعادة إنتاج السلطة المركزية في نظام بني عموده الفقري بعد عام ٢٠٠٣ على التقسيم والتوافق.

في السعودية، كان التحدي يكمن في إعادة تنظيم القوى داخل دولة ذات قواعد قوية متينة، في حين أن التحدي في العراق أعمق بكثير؛ لأن الدولة تسعى أن تقوي من ذاتها في حين أنها تعاني من تشتت مراكز قوى الظل ومخلفات التحالفات المتخالفة. وباختصار: السعودية منشغلة على تحديث أساس صلب، بينما ينشغل العراق على إعادة بناء دولة أسست قاعدتها وأساسها على التجزئة. (Middle East Institute, 2025).

تحليل البديل للسلطة المركزية: هل نحن أمام سلطة مركزية للدولة أم أمام حوار نخبوي؟

على الرغم من الفرضية الشائعة التي تتحدث عن إعادة مركزية السلطة، لكن ولأجل تقديم قراءة تحليلية متوازنة، ينبغي اختبار مسار بديل أيضا. فربما لا يكون ما يجري في بغداد اليوم بداية لتغيير جذري نحو سلطة مركزية لإدارة الحكم، بل مجرد حوار جديد للنخبة الحاكمة حول قواعد توزيع السلطة. ووفقا لهذه الرؤية، فإن حملة مكافحة الفساد ليست مشروعا لبناء الدولة فحسب، بل هي أداة لإعادة ضبط ميزان القوى داخل النظام. وهذا الخيار احتمال مفتوح لا يمكن تجاهله بسهولة.

إن تجربة العقدين الماضيين في العراق تمنحنا المبرر الكافي للتعامل مع هذا الوضع بحذر. ففي عديد من المحطات السابقة، لم تستخدم الأدوات القانونية والقضائية والإدارية لتفكيك شبكات النفوذ، بل استخدمت لتغيير ثقل القوى فيما بينها. ولهذا السبب، فإن السؤال الأساس لا يكمن في حدة نتائج الإجراءات الفورية، بل يكمن في طبيعة النتائج النهائية.

هل ستؤدي مثل هذه الحملات إلى إضعاف حقيقي لمراكز القوة الخفية؟ أم أنها تغير فقط حصة السلطة بين القوى السياسية وإعادة تقسيمها داخل حلقة النظام نفسه؟ يظل هذا السؤال بمثابة العمود الفقري لأي تقييم موضوعي للمسار الحقيقي للتغيير في العراق. وإذا كان الأمر كذلك، فربما لن تكون التغييرات في عمق النظام، بل مجرد تغيير سطحي يقع في إطار الصراع القديم بين النخب.

السلطة العميقة في العراق: الانتقال من تقسيم السلطة إلى صنع القرار:

إذا راقبنا تحركات القوى في شوارع بغداد أو في مراكز اتخاذ القرار، فسنرى أنه بعد عام ٢٠٠٣ ينظر إلى العراق كساحة مفتوحة لصراع القوى، لكن السؤال الحقيقي هو: من خلف ستار القرارات الرسمية هو الشخص الحقيقي الذي يرسم حدود السلطة؟ لا تكفي تحليلات المؤسسات الدستورية أو نتائج الانتخابات فحسب (Zubaida, 2004). ففي معظم البلدان التي مرت بمراحل صراع، تنشأ شبكة أخرى في مراكز القوة تتولى بطريقة غير مباشرة رسم حدود صنع القرار.

وفي كتيب الملاحظات السياسية هذا، تجد هذه المراكز نفسها ضمن إطار مصطلح "السلطة العميقة"، والتي تغير - عبر الشرعية الدينية، ورأس المال السياسي، والقوة الأمنية - مسار القرارات الرسمية (Dodge, 2012). وبخلاف السلطة المؤسسية، غالبا ما تنبع السلطة العميقة من جمع القوة السياسية والاجتماعية؛ ولهذا يوجد فارق جوهري بين السلطة القانونية والتأثير الفعلي.

نمو السلطة العميقة بين عامي (٢٠٠٣-٢٠٠٦):

لم يكن سقوط عام ٢٠٠٣ مجرد تغيير في الحكم، بل كان تحولا جذريا في مصدر "المفاتيح" التي كانت تمنح لها السلطة. فبعد انهيار مركز القرار الموحد، برز نظام متعدد المراكز. وبين عامي (٢٠٠٥ و٢٠٠٦) ومع تأسيس حكومة التوافق، تحول النظام السياسي نحو نموذج متعدد المراكز (Al-Kadhimi, 2014). وكان هذا التحول نتاجا لتوازن القوى، ما أدى إلى انتقال القرارات الاستراتيجية من المؤسسات الرسمية إلى الشبكات غير الرسمية. ومع مرور الوقت، تمكنت هذه الشبكات من ترسيخ موقعها كقطب للقرار. عندما تجزأت الدولة إلى مجموعة أجزاء، رأت الشبكات غير الرسمية ضرورة ملء الفراغ. لم يكن خطة مسبقة ولا صدفة؛ فكل ما حدث في (٢٠٠٣) لم يكن مجرد تغيير للوجوه، بل كان تحطيما لقالب الدولة التي استطاعت الشبكات غير الرسمية أن تحل محله بسهولة.

أقطاب السلطة العميقة:

يقوم نظام السلطة العميقة في العراق على ثلاثة أقطاب رئيسة، هذه الأقطاب الثلاثة تشبه المثلث، إذا ضعف قطب توجب على الآخرين دعمه منعا لسقوط النظام.

أولا: القطب الديني، الذي يستمد شرعيته من الثقة الاجتماعية. وتعد المرجعية من أهم الأمثلة التي استطاعت في لحظات الأزمات تغيير مسار النظام السياسي.

ثانيا: القطب المؤسسي الحكومي، ويرتبط بالمؤسسات الرسمية، كالمحاولات التي جرت في المراحل السابقة لتقوية مراكز القرار في رئاسة الوزراء (Al-Kadhimi, 2014).

ثالثا: القطب السياسي الأمني، ويتشكل من اندماج القوة السياسية بالشبكة التنظيمية. الحركات السياسية، كالحركة الصدرية، أصبحت قطبا فاعلا في عملية صنع القرار (Mansour, 2017).

من تقاسم السلطة إلى صنع القرار:

تحول الصراع السياسي في العراق من صراع على نيل المقاعد والمناصب، إلى صراع أعمق حول من يمسك بزمام صنع القرار. وفي هذه النقطة، لا يكمن السؤال الأساس في من يملك سلطة أكبر، بل في من يملك حق تحديد قواعد اتخاذ القرار (Dodge, 2012). انتقل مركز الصراع من المنصب إلى تعريف شرعية القرار. يمكننا النظر إلى ذلك بأنه انعطاف في المسار السياسي العراقي، لأن الخلافات أصبحت تتمركز حول من يملك حق تحديد القوانين؛ فهل يمكن القول إن الديمقراطية في العراق أصبحت مجرد ظل يرى على الورق فحسب؟

تحولات عام 2026:

تعد أحداث عام ٢٠٢٦ إشارة لبدء مرحلة جديدة. والميزة الواضحة لهذه المرحلة هي انتقال الصراع السياسي من تقسيم السلطة إلى شرعية صنع القرار (Supreme Federal Court, 2021-2026). وإذا صحت هذه القراءة، فإن مركز ثقل القوة سينتقل من الشبكات غير الرسمية إلى المؤسسات، لكن الشارع العراقي ينظر بعين الشك والريبة إلى هذه التحولات؛ لأنهم رأوا مرارا في السابق استخدام "الإصلاح" كشعار لضرب الخصوم.

السلطة القضائية وإعادة توازن القوى:

في الأنظمة الانتقالية، تمارس القوى القضائية المؤسسة دورا يتجاوز حدود أداء واجبها القانوني. وقد أصبح موقع رئاسة السلطة القضائية ومكانتها في هذه المرحلة مركزا لإعادة ترتيب توازن القوى (Supreme Federal Court, 2021-2026). ولا ينبغي تفسير ذلك كأنه نقل للسلطة إلى القضاء، بل يجب أن ينظر إليه كجزء من عملية إعادة التوازن؛ فاستخدام المحكمة كأداة سياسية سلاح ذو حدين: يمكن أن يقود البلاد نحو الاستقرار، أو على العكس، يهدم ثقة الشعب في العدالة من أساسها. فالمحكمة الاتحادية اليوم لم تعد مجرد مفسرة للقانون، بل أصبحت "لاعبا رئيسا" في الساحة السياسية.

تحليل مكانة القضاء:

إن مكانة رئاسة السلطة القضائية، ولا سيما في عهد رئاسة (فائق زيدان)، أصبحت قطبا مؤثرا في توازن القوى. واستخدام الأدوات القانونية وإصدار الأحكام القضائية في النزاعات السياسية يستطيع تحديد تحرك بعض مراكز السلطة العميقة (Supreme Federal Court, 2021-2026).

ويجب أن نسأل هذا السؤال: من يراقب المراقبين؟ على الرغم من هذا، فإن السؤال الجوهري هو: هل ستكون هذه المحاكمة سببا لسيادة القانون، أم أنها ستصنع نوعا آخر من "السلطة العميقة" التي تحسم القرارات باسم القانون؟ إذا لم تقع المؤسسة القضائية أسيرة للصراعات السياسية، فيمكنها أن تؤدي دور الحكم المحايد؛ ولكن متى ما خضعت المحاكم لهيمنة القوى غير الرسمية، فستكون النتيجة جعل القرارات الفردية قانونية، وهو ما يشكل خطرا كبيرا على مستقبل الديمقراطية في العراق.

المحكمة الاتحادية اليوم أمام اختبار تاريخي: فهل ستكون درعا للقانون، أم مجرد ختم إضافي للقرارات؟ هذا هو السؤال الذي سيحدد مستقبل البلاد.

كيف يمكن للدولة استغلال هذه المرحلة؟

ليس الحل في الهوامش، بل يكمن في تلك القرارات الشجاعة التي تتخذها الحكومة في مواجهة الشبكات. وإذا كانت التغييرات الحالية سببا في تحجيم احتكار الشبكات غير الرسمية، فستحظى الدولة بفرصة تاريخية لإعادة بناء هيبة مؤسساتها. ويتحقق ذلك عبر جعل القانون والعدالة، والشفافية مؤسساتيا

(International Crisis Group, 2020). ويجب أن يكون الهدف هو نقل السلطة من الشبكات غير الرسمية إلى المؤسسات الدستورية؛ أما إذا نظر أصحاب السلطة إلى هذا الوضع كفرصة لتقوية نفوذهم الخاص، فسيحدث مجرد تبادل آخر للوجوه، وليس تغييرا في النظام.

تأثير الفساد في الحكم والاستثمار، الفساد كأداة للسيطرة السياسية:

إن الفساد الذي نتحدث عنه ليس مجرد سرقة، بل هو الضريبة الباهظة التي يدفعها المواطن والمستثمر عند كل خطوة. واستقرار الحكم في العراق يرتبط ارتباطا مباشرا بقدرة الحكومة للسيطرة على تلك "السلطة العميقة" التي أشرنا إليها. فالفساد في العراق ليس مجرد ظاهرة اقتصادية، بل أداة استراتيجية تستخدمها السلطة العميقة للهيمنة على القطاعات الاقتصادية.

وعبر الاستيلاء على العقود الحكومية وإنشاء الشركات "الوهمية"، فإن الشبكات غير الرسمية تصيب السوق بحالة من انعدام الثقة و"الجشع السياسي". إن المستثمرين الأجانب والمحليين بحاجة، قبل كل شيء، إلى بيئة "قابلة للتنبؤ بها"؛ لكن عندما تمنح المشاريع على أساس الولاء الحزبي والمحاصصة السياسية، يتحول الاستثمار من فرصة إلى عبء ثقيل (International Crisis Group, 2020).

وعندما تحجم السلطة العميقة وتحل محلها القيم والمعايير القانونية، فإن التكاليف الإضافية للفساد والإتاوات السياسية ستنخفض. وبجعل العقود مؤسساتية وجعل عمليات المقاولات شفافة، يفتح الطريق أمام المنافسة الشريفة، وستعود الثقة بالنظام المصرفي والقضاء التجاري، وهو شرط أساس لتنمية البنية التحتية الاقتصادية، والاستقلال المالي للعراق عن إرادة القوى غير الرسمية.

دور الولايات المتحدة الأمريكية بين التأثير والمحدودية:

كان دور الولايات المتحدة الأمريكية في التحولات السياسية في العراق دائما محل جدل ونقاش. لقد شددت أمريكا دائما على إصلاح الحكم وتعزيز المؤسسات (Mansour, 2017). ولكن في واقع الأمر، فإن التأثير الأمريكي يظل محددا بالواقع السياسي الداخلي للعراق؛ إذ إن نجاح أمريكا في تشجيع الإصلاحات مرهون بالإرادة السياسية الداخلية.

تستطيع أمريكا بصفتها شريكا أن تستخدم الضغط أو التحفيز لتعزيز المؤسسات، إلا أن المقرر الحقيقي هو القوى الداخلية صاحبة "السلطة العميقة". بناء على ذلك، لا يسع أمريكا إلا أن توفر الوقت والفرصة لتلك القوى التي تريد أن تكون مؤسساتية. وبعبارة أخرى: إن أمريكا تسهل الأمر، ولكن القرار يبقى في إطار توازن القوى الداخلية. والآن، يكتفي الأمريكيون بالمراقبة فحسب، كونهم غير متأكدين مما إذا كان دعم هذه الحملة سيخدم الاستقرار أم سيكون سببا إلى مزيد من الفوضى.

نحو دولة يسودها القانون:

إن العراق في الوقت الراهن في مرحلة الانتقال الحاسمة والحساسة، مرحلة وصلت فيها المواجهة بين السلطة العميقة والمؤسسات الرسمية إلى ذروتها (Zubaida, 2004). وما يميز هذه المرحلة عن السابقة هو المساعي العملية لنقل مركز القرار من الشبكات غير الرسمية إلى الإطار الدستوري.

إن نجاح هذه العملية لا يتوقف على التغييرات السياسية المؤقتة فحسب، بل يرتبط بقدرة الحكومة على فرض القانون بصفته المصدر الحاسم للقرار (Republic of Iraq, 2005). وإذا ما خرج النظام السياسي من هذا الصراع بنتيجة تسفر عن تقوية المؤسسات، فسنستطيع القول إن العراق قد تجاوز مرحلة "تقاسم السلطة" الطائفي والحزبي، وخطا خطوات نحو البناء الوطني. والنتيجة هي أن المحدد لمسار المستقبل يتمثل في الإرادة السياسية لتلك القوى التي تطمح إلى تطهير السلطة العميقة وتوجيه القرارات

لخدمة المصالح العليا للشعب والسيادة الوطنية.

الخيارات المحتملة كاستراتيجية:

على الرغم من أهمية نماذج التحليلات السياسية للوضع العراقي، لكن ينبغي أن لا ننسى أن العراق ذو سياسة "تلقائية" وغير متوقعة؛ أي إن الأحداث المفاجئة - كموجات الاحتجاجات الواسعة أو أزمات الطاقة غير المحسوبة- غالبا ما تخرب وتفكك كل تلك الخرائط والتوقعات التي صغناها بيقين استنادا إلى بيانات ثابتة. ونتيجة لذلك، فإن العراق هو البلد الذي كثيرا ما يتفوق فيه "الواقع" على "التنظير"؛ ولذا فإن أي قراءة لمستقبل هذا البلد تقتضي ترك مساحة لـ "الحادث غير المتوقع" الذي يعيد الحسابات إلى نقطة الصفر.

وقبل النظر إلى السيناريوهات بالتفصيل، تجدر بنا الإشارة إلى أن تقييماتنا في هذه الورقة البحثية تستند إلى خمسة عوامل رئيسة التي تعمل بمثابة أركان للصراع:

أولا: مستوى القدرة المؤسسية؛ إذ إن المؤسسات الضعيفة تتيح فرصا أكبر للشبكات غير الرسمية.

ثانيا: تماسك النخبة الحاكمة أو تشتتها؛ وهو ما يحدد مباشرة الى أي مدى يمكن أن تصل إليه القرارات.

ثالثا: توازن القوى القسرية بين الأطراف السياسية، والذي يغدو تارة حاميا للاستقرار، وتارة أخرى مصدرا للصدام.

رابعا: عدم الاستقرار المالي، وهو عامل صامت لكنه حاسم في ضبط الأوضاع.

خامسا: مستوى الضغوط والتدخلات الخارجية، والتي يمكنها كالعاصفة أن تغير خريطة التوازنات الداخلية في لحظة واحدة.

وبناء على هذه العوامل، يمكن التنبؤ بثلاثة مسارات رئيسة للتغييرات الراهنة:

الخيار الأول: إعادة التمركز البطيء للدولة:

في المسار الأول، يتوقع أن تطور الدولة نفوذها المؤسسي بنعومة وخطوات بطيئة؛ بتعبير آخر ستكون الاستراتيجية في أن الدولة وبدلا من أن توقع نفسها في صراع شامل ومدمر مع مراكز القوى كلها، تعزز موقعها داخل النظام ببطء.

ولضمان هذا المسار، يتطلب الأمر ما يلي:

إجراءات قضائية واضحة.

الاستمرارية في هذه الإجراءات.

مستوى من التوافق السياسي.

ربط مواجهة الفساد بالإصلاح المالي والإداري الحقيقي.

تعزيز المؤسسات الرقابية المستقلة.

ولو أتيحت للعراق هذه المسارات، فبإمكانه أن يخطو بخطوات هادئة نحو فرض سيادة القانون واستعادة ثقة المواطنين. ومن شأن ذلك، بلا شك، أن يسهم في تحسين بيئة الاستثمار. غير أن الانتقال من التصور إلى التنفيذ يظل من أصعب مراحل الإصلاح، إذ إن الربط بين "الإرادة السياسية" و"القدرة المؤسسية" في عراق تحكمه التوافقات السياسية يتطلب مستوى من التوافق يصعب تحقيقه على أرض الواقع.

الخيار الثاني: السيطرة على الصدمة وإعادة صنع التوازن:

وفقا للمستجدات، يبدو أن هذا المسار هو السيناريو الأكثر توقعا. ففي هذا السيناريو، تظل الحملة بمثابة "صدمة مؤقتة"؛ وتكون للإجراءات رسائل سياسية صارمة ورمزية، بدلا من أن تأخذ مسار تغيير جذري ومستمر. وبعبارة أخرى، لن تفشل هذه الحملة بسرعة، بل ستذوب ببطء داخل "منطق المساومات التقليدية".

وتكمن الخطورة في هذا الصدد في أن جهودا كبيرة لبناء النظام تتحول من دون أن نشعر بها - إلى أداة لإعادة تنظيم التوازنات داخل النظام ذاته؛ وهذا ليس تغييرا جذريا وإنما حفاظ على الوضع الراهن بمظهر وشكل جديد.

بمعنى أن ما نشهده قد يكون مجرد تغيير سطحي في توزيع التأثيرات وتقاسمها، وليس منعطفا في بناء النظام. وهذا الخيار هو في الواقع أحد السبل الشائعة التي تستخدمها الأنظمة السياسية المعقدة لضمان بقائها؛ بل ذلك يعني أن ضغوط الإصلاح ليست فقط لن تنتهي، بل تمتص ضمن التوازنات الحالية، وتتحول دون دراية إلى جزء من الحفاظ على الوضع السائد نفسه.

ففي وقت تكمن الخطورة في أن أسس النظام أو مكانة أقطاب القوة، تبقى دون إجراء أي تعديل جوهري على أساساتها، إذا، ستكيف نفسها في قالب جديد لأجل إدامة بقائها.

الخيار الثالث: رد الفعل العكسي للنخب المتضررة:

في المقابل، يتمثل الاحتمال الثالث في مواجهة مراكز القوة لهذا الوضع بكل ما أوتيت من قوة؛ سواء أكانت هذه المواجهة سياسية، أم مؤسسية، أم حتى أمنية. فعندما تشعر تلك النخب بأن مكانتها باتت في خطر، وتنظر إلى هذه الحملة بكونها "تهديدا وجوديا"، فإن رد فعلها لن يقتصر على الحصول على حصة أكبر فحسب، بل سيتحول إلى صراع شديد على البقاء.

وتكمن خطورة هذا المسار في أنه يخرج معركة مكافحة الفساد عن مسارها القانوني، ويحولها إلى أزمة سياسية قابلة للانفجار؛ وسيغدو هذا اختبارا حاسما لمدى قدرة الحكومة على الصمود أمام ضغوط النخب المتضررة. وفي الحالات الشديدة، قد يمضي هذا الوضع نحو الشلل المؤسسي أو ظهور توترات أمنية محدودة.

ومن المنظور الاستراتيجي، فإن هذه السيناريوهات تشكل قراءة للمستقبل وليست تنبؤا رقميا؛ لأن مسار التحولات في العراق غالبا ما يعتمد على توازن القوى الدقيق والهش القائم داخل بناء النظام نفسه.

التوصيات:

بناء على التحليلات المذكورة سابقا، يطرح هذا النص مجموعة من التوصيات العملية الموجهة إلى ذوي المكانة السياسية والإدارية الرئيسة في العراق وإقليم كوردستان.

فعلى مستوى الحكومة الاتحادية، تظهر أولوية الإصلاح في ثلاثة مسارات تنفيذية:

أولا: الإسراع في تفعيل منصة رقمية موحدة لجميع المشتريات والعقود الحكومية، التي تعد الوسيلة الوحيدة للحد من التدخلات وإنهاء الحصص الخاصة الخفية التي أصبحت سببا في هدر المال العام.

ثانيا: يجب تقوية نظام تطبيق حساب الخزينة الموحد (TSA)، لأجل تقليل التشتت المالي وفرض رقابة أكثر دقة على حركة الأموال العامة.

ثالثا: تطوير سجل وطني شفاف لملكية حقيقية عائدة للشركات، لمنع استخدام الشركات الصورية في شبكات الفساد وغسيل الأموال.

والأهم من كل ذلك، ألا تجعل الحكومة ملف مكافحة الفساد أداة سياسية لحسم المعادلات؛ لأن تجربة العقدين الماضيين قد علمتنا أنه كلما انحرف هذا الملف عن مساره القانوني ووظف لخدمة الصراعات السياسية، فإنه يفقد مشروعيته ويتحول بنفسه إلى جزء من المشكلة.

وعلى المستوى التشريعي، يتوجب على مجلس النواب الخروج من قالبه التقليدي، وأن يجعل الرقابة البرلمانية على الموازنة ونفقات الوزارات ممارسة مستمرة. كما يجب على المجلس أن يدعم بشكل عملي استقلالية الهيئات الرقابية، والتركيز على المراجعة الدقيقة للقوانين المتعلقة بالكسب غير المشروع بدلا من الانشغال بالسياسة.

فضلا عن ذلك، فإن جميع خطوات الإصلاح الأخرى من دون تعزيز إجراءات المساءلة المؤسسية على مستوى الوزارات، تظل ضعيفة، وعاجزة عن بناء قاعدة الثقة المفترض وجودها بين نظام الحكم والشعب.

إن استقلالية المحاكم وهيئة النزاهة شرط أساس؛ ولكي تكون لهذه الأجهزة فاعلية، يجب حماية مسار العمل القضائي من أي ضغط سياسي. وينبغي الإسراع في البت في قضايا الفساد الكبرى، لأن إبطاءها يضعف الثقة العامة.

من الناحية الفنية، يتوجب تطوير أدوات التحقيق المالي بالاستعانة بالتكنولوجيا الحديثة المعاصرة، وتعزيز نظام الحماية القانونية للمبلغين والشهود؛ إذ إنه بغير الضمانات القانونية، لن يستعد أحد للكشف عن معلومات دقيقة تخص شبكات الفساد.

أما فيما يتعلق بإقليم كوردستان، فمن الضروري تعزيز التنسيق بين بغداد وأربيل في الملفات الحساسة - ولا سيما النفط والغاز- على نحو استراتيجي، لأن ذلك يمثل نقطة تحول في الثقة المتبادلة بينهما. إن اتخاذ خطوات عملية لتوحيد الإيرادات العامة والتبادل الشفاف للمعلومات المالية كفيل بملء فجوة الثقة القائمة. إن إدارة هذه التوترات الاتحادية بأسلوب مؤسسي ليست مجرد التزام دستوري، بل هي عنصر حاسم للاستقرار الوطني الشامل في عموم العراق.

والنتيجة هي أنه على الرغم من كثرة التوصيات وتعقيدها، فإن العلاج الحقيقي يكمن في الشجاعة السياسية. ومن دون قرار جريء يشمل نقض بنيان توافق المفسدين من الأساس وتدميره ولا يقتصر على الاعتقالات فحسب، فستظل هذه الحملات مجرد مشاهد وقتية، سرعان ما تنسى.

النتائج:

حينما ننظر إلى المشهد ككل، يتبين أن السياسة في العراق جدول ماء يحاول كل شخص جره إلى ناحيته، إن تجربة العقدين الماضيين في العراق تلقننا درسا مريرا: المشكلة لم تكن في عدم وجود "القوة"، بل كانت في عدم القدرة على تحويل تلك القوة إلى سلطة شرعية مستقرة مؤسساتية قادرة على الاستمرار والبقاء. وإن المعوق الاستراتيجي في العراق الآن ليس إعادة احتكار القوة، بل هو إعادة بناء الثقة بالنظام

نفسه.

إن السلطة وإن كانت الأقوى من حيث القدرة العسكرية فلا تصبح المركز الحقيقي للسلطة، بل تصبح السلطة ذلك المركز إذا صارت الإطار الذي يكون تنظيم المصالح وحسم الصراعات للأطراف كافة "أقل كلفة" و"أكثر شرعية".

ربما لم يكن السؤال الأهم هو هل يشهد العراق لحظة مشابهة للأنموذج السعودي، بل: هل يستطيع أن يصوغ أنموذجا خاصا به للبناء، دون أن يهدم التوازن الدقيق والرقيق الذي حافظ على الاستقرار؟

إن مستقبل العراق لا يحدد فقط من جانب توازن القوى، بل مستقبل البلد في: من ينجح في إقناع العراقيين أن السلطة لا تكون "طرفا" في الصراعات، بل هي الإطار الشرعي الوحيد لإدارة المجتمع.

وفي هذه النقطة فقط يمكن القول بأن الحكومة أعادت شرعيتها، وليس سلطتها فحسب. والنتيجة هي أن أكبر تحد أمام العراق هو ملء الفراغ الكبير بين "النصوص القانونية" و"واقع الإدارة"، وإن لم تستطع الحكومة إعادة تلك الثقة التي فقدت منذ 2003 فستصبح السلطة المركزية قالبا فارغا أو بيتا من ورق ينسف ويهدم بمجرد هبوب أدنى نسمة ريح سياسية.

تقييم الاستراتيجية النهائية:

حينما نقيم مستقبل العراق، يكشف لنا الواقع أن بغداد لا تستطيع في مستقبل قريب أن تحصل على سلطة مركزية مطلقة، وما نراه في الأنموذج السعودي يكون مستحيلا في هذه النقطة. والمسار الأكثر واقعية هو أن السلطة توسع نفوذها في المجالات المحددة فقط، في وقت تضطر أن تكون في المجالات الأخرى مستمرة في "حوار وتنازل" مع شبكات التأثير.

وهذا يقودنا إلى سؤال أعمق: القضية ليست في مَن يمتلك أدوات القوة، بل في مَن يستطيع اكتساب الشرعية. يمكن فرض السلطة عبر القوة والإجبار للحظة ووقت محدود، لكن الشرعية شيء آخر، الشرعية تصنع فقط حينما يشعر المواطن والمستثمر أن اللجوء إلى السلطة، أقل كلفة وأكثر نفعا من تجنبها والإعراض عنها.

جدير بالذكر أن جوهر معوقات العراق يكمن في النقطة نفسها: العراق اليوم ليس في معركة جمع القوة، بل في معركة أعمق لتثبيت شرعية الحكومة كمصدر وحيد أعلى. وإذا لم يستطع النظام كسب هذه الشرعية من داخل المجتمع والمؤسسات، فإن أي محاولة لإعادة مركزية السلطة، تبقى إجراء وقتيا ولا تستطيع إنهاء التعقيد البنائي والأساس، الذي ساد هذا البلد منذ عقدين.

المصادر:

Abdul-Jabbar, F. (2003) *The Shi'ite Movement in Iraq*. London: Saqi Books.

Associated Press (2026) *Iraq political arrests: Analysing the latest security shifts in Baghdad*. Available at: https://apnews.com.

Constitution of the Republic of Iraq (2005) *Constitution of the Republic of Iraq*. Baghdad: Iraqi Gazette.

Dodge, T. (2012) *Iraq: From War to a New Authoritarianism*. Adelphi Series. London: International Institute for Strategic Studies.

Dodge, T. (2022) *The Failure of the Iraqi State: From State-Building to Political Settlement*. Oxford: Oxford University Press.

Hasan, H. (2023) *Iraq's Political Order After Protest: The Struggle for State Legitimacy*. Beirut: Carnegie Middle East Center.

International Crisis Group (2020) *Iraq's Financial Crisis: The Cost of Corruption and Political Dysfunction*. Brussels: International Crisis Group.

International Crisis Group (2024) *Iraq's Tishreen Legacy and State Fragility*. Brussels: International Crisis Group.

International Institute for Strategic Studies (2025) *Regional Security Outlook: Iraq and the Balance of Power*. London: International Institute for Strategic Studies.

International Monetary Fund (2025) *Iraq: Article IV Consultation Staff Report*. Washington, DC: International Monetary Fund.

Law No. 30 of 2011 (2011) *Integrity Commission and Illicit Gains Law*. Baghdad: Iraqi Gazette.

Mansour, R. (2017) *Iraq after the Fall of ISIS: The Search for State Stability*. London: Chatham House.

Mansour, R. (2021) *The Neutrality Trap: Disrupting the Iraqi State*. London: Chatham House.

Middle East Institute (2025) *Strategic Assessments of Iraq*. Washington, DC: Middle East Institute.

Reuters (2026) *Deepening anti-corruption crackdown in Baghdad: Political implications*. Available at: https://www.reuters.com.

Supreme Federal Court of Iraq (2021–2026) *Judicial Rulings and Constitutional Interpretations Regarding State Institutions*. Baghdad: Supreme Federal Court Archive.

World Bank (2025) *Iraq Economic Monitor: Navigating the Fiscal Challenges*. Washington, DC: World Bank.

Zubaida, S. (2004) *Political Power and the Struggle for Statehood in Iraq*. Cambridge: Cambridge University Press.